أربعة وزراء يتفقدون سير العمل في معبر نصيب الحدودي مع الأردن

وزير الداخلية: بعض المشكلات تتم معالجتها والمعبر في تحسن مستمر ونتواصل مع الأردن لحل مشكلات حركة الشحن

محافظ درعا لـ«الوطن»: 10 آلاف لبناني فقط عبروا من سورية إلى الأردن.. والإجراءات سريعة وبسيطة وتمديد العمل لساعتين خلال أيام

| محمد منار حميجو

أكد وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون أن هناك بعض الأمور في معبر نصيب الحدودي التي تتم معالجتها من إدارة المعبر والقائمين، وبعض المشكلات العقدية مع مؤسسة الإسكان العسكرية سيتم حلها عن طريق وزارة المالية، مضيفاً: المعبر في تحسن لجهة الخدمات المقدمة، وتابعنا ذلك من خلال الزيارات المتتالية، حيث التقينا المواطنين والأشقاء الأردنيين القادمين والمغادرين واستمعنا إلى ملاحظاتهم وسنعمل على تذليل كل الصعوبات.

واطلع وفد وزاري يضم وزراء الداخلية اللواء محمد الرحمون، والنقل زهير خزيم، والإدارة المحلية والبيئة لؤي خريطة، والمالية رياض عبد الرؤوف، على واقع العمل وحركة المسافرين والبضائع والترانزيت والتسهيلات المقدمة في معبر نصيب الحدودي بمحافظة درعا، ونوقش الوزراء مع المعنيين في المعبر صعوبات العمل وسبل تحسين الخدمات في مجال حركة المسافرين بالقدوم والمغادرة، وحركة البضائع والترانزيت.

وتفقد الوزراء خلال جولتهم صالة النافذة الواحدة وهي قيد الإنجاز وصالة القدوم والمغادرة في مركز هجرة نصيب ومكتب تنظيم نقل البضائع، واستمعوا من المواطنين وسائقي السيارات عن ملاحظاتهم في مجال إنجاز المعاملات وتصريف الـ100 دولار وحركة شحن البضائع والترانزيت.

وفي تصريح صحفي له على المعبر قال الرحمون: «إن هذه الجولة تأتي ضمن خطة عمل الحكومة وتوجيهات رئيس مجلس الوزراء الدكتور محمد غازي الجلالي لمتابعة تسهيل الخدمات على المعابر الحدودية، وسبل تحسين الخدمات ومعالجة المشكلات إن وجدت».

وفيما يخص حركة شحن البضائع، بين اللواء الرحمون أن هناك تواصلاً مع الجانب الأردني من خلال وزارة النقل لحل المشكلات التي تتعلق بالطاقة الاستيعابية للساحة في معبر نصيب قياساً بعدد السيارات الشاحنة الناقلة للبضائع.

من جهته أكد محافظ درعا أسعد الطوكان في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتطوير عمل المعبر وتسهيل الإجراءات الموجودة والاستماع إلى القادمين والمغادرين واتخاذ الإجراءات التي تسهل مرورهم بالدخول والخروج، مؤكداً أن زيادة ساعات العمل على المعبر لمدة ساعتين سوف يتم تطبيقها خلال أيام.

وأشار إلى أن هناك عقداً لتأهيل المعبر موقعاً بين مديرية الجمارك ومؤسسة الإسكان العسكرية، مؤكداً أن العمل يسير بوتيرة معينة، وكذلك هناك لجنة مكلفة بمتابعة تأهيل المعبر وأين وصلت عملية التأهيل حتى يتم الانتهاء من هذا المشروع بأسرع وقت ممكن، لافتاً إلى أن العمل على المعبر في تطور مستمر نتيجة إعادة تأهيل المرافق الموجودة في المعبر، ضارباً مثلاً أن النافذة الواحدة في المعبر أصبحت جاهزة وخلال أيام قليلة سوف يتم افتتاحها، وبالتالي فإن المرافق الموجودة في المعبر جزء منها مستثمر والجزء الآخر في طور الاستثمار قريباً.

وأشار إلى أنه مع افتتاح مبنى النافذة الواحدة سوف يسهل قدوم المسافرين ومغادرتهم باعتبار أن هذا المبنى يضم كل الدوائر المعنية التي تقدم الخدمة للمسافرين، لافتاً إلى أن الإجراءات المتخذة على المعبر سريعة وبسيطة.

ولفت إلى أن هناك نحو 10 آلاف لبناني فقط عبروا من سورية إلى الأردن منذ بداية العدوان الإسرائيلي على لبنان «علماً أن عدد الوافدين اللبنانيين إلى سورية بلغ نحو 160 ألف لبناني حسب الإحصائيات الرسمية».

وفي تصريح صحفي له على المعبر على هامش الجولة لفت الطوكان إلى أن المحافظة بالتعاون مع الوزارات المعنية تقدم كل التسهيلات في مجال القدوم والمغادرة وحركة البضائع والترانزيت، مؤكداً أن معبر نصيب يحتاج إلى تطوير مستمر في الجوانب الخدمية والسياحية والتجارية، باعتباره بوابة سورية على الأردن والخليج العربي.

رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر: مستعدون لتقديم الدعم اللازم بما يخص ملف الوافدين

وزير الصحة: ٨٠ ألف خدمة طبية مجانية لـ٢٥ ألف وافد

| دمشق- الوطن

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد وزير الصحة أحمد ضميرية ضميرية أنه تم تقديم ما يقارب 80 ألف خدمة طبية مجانية استفاد منها أكثر من 35 ألف وافد خلال 33 يوماً، شملت الخدمات الطبية العامة والعمليات الجراحية والصحة النفسية والإنجابية، والخدمات المتعلقة بأصحاب الأمراض المزمنة واللقاحات اللازمة للأطفال ولقاح الكزاز للسيدات.

وبحث أمس ضميرية مع رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية ستيفان ساكليان، سبل تعزيز التعاون المشترك في المجال الصحي، وزيادة الخدمات الصحية التي يتم تقديمها في سورية في الأوضاع الراهنة.

ونوقش الجانبان المواضيع التي يتم العمل عليها كعيادات السكري ومكافحة اللاشمانيا ومركز الأطراف الصناعية وأقسام الإسعاف والعمليات المرممة، إضافة إلى بحث مشروعات جديدة قيد الإنجاز وتدريب العاملين الصحيين.

وخلال اللقاء بين ضميرية أن علاقة سورية مع اللجنة قديمة منذ سنوات، حيث قدمت اللجنة الكثير من الدعم خلال الحروب والكوارث والجائحات، معرباً عن أمله بتكثيف الجهود، وخاصة خلال المرحلة الحالية لتقديم الخدمات الصحية والإنسانية بشكل أوسع، ولاسيما خلال الأوضاع التي تشهدها المنطقة حالياً.

بدوره، أكد ساكليان حرص اللجنة للتعاون مع سورية وتقديم الدعم اللازم للحصول على الرعاية الصحية المناسبة، عبر توقيع اتفاقية تعاون جديدة بين اللجنة والوزارة لرفع مستوى العمل، معرباً عن الاستعداد لتقديم الدعم اللازم بما يخص ملف الوافدين من لبنان.

ونوه ساكليان بالتسهيلات الكبيرة التي يقدمها الجانب السوري خلال عمل فريق لجنة الصليب الأحمر لتقديم الدعم والمساعدات الطبية. وفي السياق أكد مصدر في إدارة الهجرة والجوازات أنه دخل أمس نحو 2500 وافد لبناني ونحو 1500 عائد سوري حتى ساعة إعداد الخبر.

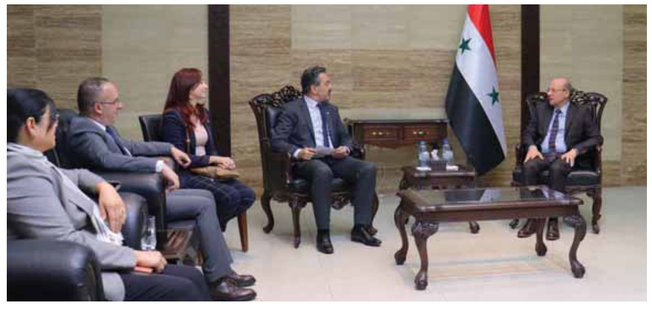

في حماة جهود مستمرة

استقبلت مدينة سلمية كغيرها من مدن محافظة حماة، العديد من الأسر اللبنانية والسورية الوافدة من لبنان الشقيق جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم، وعمل مجلس المدينة منذ اليوم الأول لوفودهم على تأمين الإقامة والمستلزمات الحياتية الضرورية لهم.

وبيَّنت رئيس مجلس المدينة المهندسة سهاد زيدان لـ«الوطن» أن عدد العائلات الوافدة من لبنان الشقيق لتاريخه نحو 66 عائلة عدد أفرادها 248 شخصاً وهذه الحصيلة غير نهائية، بالإضافة إلى العديد من العائلات السورية.

وأوضحت زيدان أن مجلس المدينة تابع العائلات التي وفدت وتوزعها على المنازل والمزارع، التي تبرع بها الأهالي طواعية ومن دون أي مقابل، وذلك لدوافعهم الإنسانية والاجتماعية والوطنية، وإيمانهم بأن مصير السوريين واللبنانيين مشترك.

ولفتت زيدان إلى أن مجلس المدينة افتتح مركز إيواء وحيداً في مدرسة تل الغزالة الحديثة، تقيم فيه 11 عائلة عدد أفرادها 58 شخصاً.

وذكرت أن المجلس واكب تدفق الوافدين للمدينة منذ بداية العدوان الإسرائيلي، وزود مكان إقامتهم الأول بكل المستلزمات الضرورية واللوجستية، في حين تتوافد المنظمات الإنسانية إلى المدينة، مثل فرع الهلال الأحمر العربي السوري واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤسسة العرين وجمعية الرعاية الاجتماعية الخيرية بحماة، وكل منها تقدم كل ما بوسعها من دعم للمقيمين حسب طبيعة عملها ومهامها كالسلات الغذائية والصحية والمنظفات، إضافة للدعم النفسي والترفيهي وخصوصاً للأطفال.

وذكرت زيدان أن المنطقة الصحية في سلمية ومنذ اليوم الأول لتدفق الأسر الوافدة عملت على تلقيح الأطفال في تلك الأسر، وتتابع بشكل دوري الوضع الصحي لهم ولذويهم.

وأضافت: كما افتتح مجلس المدينة مكتباً مركزياً لتسجيل العائلات الوافدة اللبنانية والسورية، لتوثيق بياناتها والتنسيق مع المحافظة أولاً بأول لتقديم كل الدعم لها، في حين يسعى مجلس المدينة يومياً مع الفعاليات الأهلية والجمعيات الخيرية العاملة بالمدينة لتأمين النقص في بعض الحاجات الضرورية للوافدين وأطفالهم.

الحراج في سورية يسهم في حماية البيئة والتخفيف من التغيرات المناخية وآثارها

د. علي ثابت مدير الحراج لـ«الوطن»: تقوم وزارة الزراعة والمديرية بتقديم كل الإمكانيات

| محمود شاهين

تشمل خطة التشجير المقترحة لموسم 2025/2024 تحريج مساحة /1700/ هكتار موزعة على الشكل الآتي: /387/ هكتاراً مساحات محروقة، /306/ هكتارات رفع كثافة الغطاء النباتي الموجود، /833/ هكتاراً كمساحات ترقيع و /171/ هكتاراً مساحات مكسورة، بالإضافة إلى مساحة /3/ هكتارات جديدة. كما بلغت الخطة المقترحة لإنتاج الغراس الحراجية لموسم 2025/2024، /2500000/ مليون ونصف مليون غرسة حراجية. أما خطة شق الطرق الحراجية فتشمل /33/ كم «خطة طوارئ في حال حدوث حرائق»، و /3175/ كم ترميم طرق حراجية وخطوط نار ضمن مواقع الحراج الطبيعية.

مساحات الغابات

تبلغ المساحة الإجمالية للغابات في سورية حوالي/527816/ هكتاراً منها /232840/ هكتار غابات طبيعية و /294976/ هكتار تحريج اصطناعي. وأهم الأنواع السائدة في هذه الغابات هي عريضات الأوراق «ممثلة بأنواع السنديان» تليه الصنوبريات «الصنوبر البروتي والحلبي» ثم البطم الفلسطيني والأطلسي والغار والخرتوب ومساحات قليلة من اللزاب والأرز والشوح والدردار السوري، إضافة لأنواع أخرى من الأشجار المرافقة كالاصطرك والصلع واللوز والإجاص البري والزعرور والزيتون البري والآس والصفصاف.

إن الغابات في سورية لا تتمتع بصفة استثمارية وإنما تعتبر غابات وقائية تساهم بشكل فعال في حماية البيئة من التلوث وتحد من تدهور الأراضي.

مكافحة الحرائق

أضاف مدير الحراج: تعاني الغابات في سورية من الحرائق والتي تؤدي إلى خسائر عديدة وكبيرة حيث تقوم وزارة الزراعة ومديرية الحراج بتقديم كافة الإمكانيات من أجل مكافحة الحرائق في كل المحافظات وذلك من بداية موسم الحرائق وأثناء الوزارة مراكز إطفاء حرائق في محافظات اللاذقية، إدلب، حماة، الغاب، طرطوس، حمص، وتجهيزها بالمحطات والأجهزة اللاسلكية وصهاريج الإطفاء المتخصصة والآليات اللازمة سنوياً وهناك أكثر من /50/ فرقة لإطفاء حرائق الغابات تنتشر في كافة المواقع الحراجية.

وقد قامت وزارة الزراعة بربط كافة المواقع الحراجية بشبكة لاسلكية بين المحافظات الحراجية وهناك أكثر من /300/ جهاز لاسلكي بين ثابت ومحمول ويتم التدخل الفوري من عناصر الإطفاء في المراكز المتخصصة والفرق الموسمية لإخماد الحرائق. إضافة لمنح التعهدات كما تقوم الوزارة بدراسة كافة المناطق المحروقة وتسجيلها وإعادة إعمار الغابات الخضراء المتدهورة.

تشريعات وقوانين ناظمة للعمل الحراجي

هنا وقد وضع أول تشريع في سورية يتعلق بالغابات في عام 1935 حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 226 كخطوة أولى لحماية الأراضي الحراجية ومكونات النظام البيئي الحراجي، و يحتوي على بنود تتعلق بإدارة وحماية الغابات، تنظيم استخدام الأراضي، وصفات الأشجار الحراجية، ووضع العقوبات على المخالفات المتعلقة بالغابات. وفيما بعد شكلت اللجنة العليا للتشجير ومنحت صلاحيات كبيرة تيسر عملها بدون معوقات وكلفت بوضع الخطط من أجل تشجير الأراضي غير المستصلحة والأراضي الصخرية والجبلية ورغم الجهود التي بذلتها اللجنة للحفاظ على الشجرة من جهة وزيادة المساحات الخضراء من جهة ثانية ظل التعامل السلبي من المواطنين مع الشجرة وقطعها والتعدي على المساحات الخضراء عاملاً أساسياً في حدوث جهود الدولة في هذا المجال.

صدر القانون الجديد للحراج رقم 39 لعام 2023 والمرسوم التشريعي رقم 26 لعام 2024 الذي نظم عمل الضابطة الحراجية ومنحها كامل الصلاحيات العلمية. ووفقاً للقانون الجديد، يُعاقب بالسجن من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة الضرر الحاصل كل من أضرم النار قصداً أو حرّض أو تدخل أو شارك في إضرامها في حراج مملوك لدولة بدافع الإضرار بالاقتصاد الوطني، وتشدد هذه العقوبة إلى السجن المؤبد وغرامة من ثلاثة أمثال قيمة الضرر الحاصل إلى عشرة أمثالها إذا نجمت عن إضرام النار إصابة إنسان بعاهة دائمة، وتشدد إلى الإعدام إذا نجمت عن إضرام النار وفاة إنسان.

> الحراج ثروة وطنية متعددة الفوائد وتراث طبيعي يرتبط بتاريخ البلاد

خطة زيادة المساحات الخضراء

تعمل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على زيادة المساحات الخضراء وإنتاج الغراس الحراجية ورفع الوعي بأهمية الغابات وفقاً لمدير الحراج في الوزارة الدكتور علي ثابت.

وأوضح ثابت أن الوزارة تعمل على الحفاظ على الحراج الموجودة، وتشجع على المشاركة في حملات التشجير، وفي حملات رفع الوعي عند المواطنين بأهمية الغابات، وإعداد خطط التحريج السنوية لتحقيق الهدف الأساسي للاستراتيجية الوطنية للنهوض بالقطاع الحراجي، والقيام بدوره الحضاري والاجتماعي والاقتصادي والبيئي، باعتباره مورداً وطنياً متعدد الفوائد، فضلاً عن كونه تراثاً طبيعياً مرتبطاً بتاريخ البلاد وحضارتها المتعاقبة.

وحول واقع قطاع الحراج بين ثابت أن غابات وحراج البلاد تعرضا للعديد من الضغوطات كالرعي الجائر وأعمال القطع العشوائية والحرائق أدت لتقلص مساحاتها وتدهورها، وتراجع قيمتها البيئية والاقتصادية، مستعرضاً أعمال الوزارة للتغلب مع هذه التحديات، من خلال إصدار /77/ قرار نزع اليد /208914/ متراً مربعاً، ورفع أكثر من/145/ دعوى حراجية، فيما بلغ عدد الضبوط المنظمة من بداية هذا العام وحتى تاريخه حوالي 1450 ضبطاً حراجياً.

العمل التطوعي

وحول أهمية العمل التطوعي في حماية الغابات وأعمال التحريج لفت ثابت إلى الحاجة الماسة لتطوير التوعية الموجهة لوقاية الحراج من الحرائق، وتشجيع السكان القاطنين في المناطق الحراجية بالمشاركة الفعالة في وقايتها من الحرائق وفي عمليات الإطفاء.

وتنفذ وزارة الزراعة في هذا الصدد وفقاً لثابت حملات الإرشاد الحراجي في قرى المجتمع المحلي لتوعية السكان بأهمية الغابات وأهمية مشاركتهم في مكافحة حرائق الحراج، إضافة لإنتاج أفلام دعائية تربوية مبسّطة، وإقامة ندوات عامة في المدارس والجامعات تتضمن التأثيرات السلبية لحرائق الحراج وخطرها على المناظر الطبيعية وعلى السياحة البيئية.

وأشار ثابت إلى أن عدد الآليات المصادرة خلال عام 2023 بلغ 138سيارة تنوعت بين شاحنة، وقاطرة، مقطورة، وبيك أب، وفان، وجرار، بينما تمت مصادرة 191 دراجة نارية، مشيراً إلى أن كمية المنتجات الحراجية المصادرة بلغت611 طناً موزعة على أخشاب أشجار حراجية حوالي 95 طناً، وحطب حراجي491 طناً، وفحم حراجي 13 طناً، ومنتجات حراجية «ورق غار، سماق، قبار، بذور، صنوبر» 12 طناً.

مضيفاً: تمت خلال هذا العام وحتى تاريخه مصادرة /100/ سيارة مخالفة و/140/ دراجة نارية، وبلغت كميات المنتجات الحراجية المصادرة حوالي /145/ طناً من خشب أشجار حراجية وحطب حراجي وفحم وورق غار وتورب.

التنمية المستدامة

مدير الحراج: القانون الجديد ركّز على التنمية المستدامة والنهج التشاركي مع المجتمع المحلي لإدارة وحماية الحراج والاستفادة منها.

يعد الحراج في سورية ثروة وطنية ذات أهمية وقائية ويجب حمايتها وعدم التصرف بها أو تقليص مساحتها من أي جهة كانت أو القيام بأي عمل من شأنه الإضرار بها.

القانون الجديد للحراج

مدير الحراج في وزارة الزراعة الدكتور علي ثابت أكد أن مواد قانون الحراج الجديد رقم /39/ لعام 2023 وفصوله جاءت منسجمة ومتوافقة مع هذه الرؤية الوطنية للحراج في سورية، ويهدف إلى تعزيز الدور البيئي الوقائي والاجتماعي والتنموي والبحثي والتعليمي للحراج، ومنع الاستثمار الخشبي لكافة الأنواع الحراجية في حراج الدولة، وحفظ وصون النظم البيئية الحراجية والتنوع الحيوي بمختلف مكوناتها، وحمايتها من كل أشكال التعديات، واستعادة الأغطية النباتية الطبيعية المتدهورة والمحروقة وترميمها، وزيادة مساحة الحراج من خلال أعمال التحريج الاصطناعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للحراج، وتعزيز مفهوم النهج التشاركي في ذلك، وإدارة النوع الحراجي والمنتجات الحراجية في حراج الدولة والحراج الخاصة وفق أسس التنمية المستدامة.

التشاركية في العمل

وقال ثابت: إن الارتباط العضوي للعمل الحراجي بالأرض والميدان، يتطلب أداءً تشاركياً وفق عدة مستويات اجتماعية تشمل العاملين في الحراج، وسكان جوار وضمن الحراج، والجهات الأخرى ذات الصلة، ومن هنا جاءت فكرة مشاركة المجتمعات المحلية وسكان القرى الحراجية في تنفيذ الأعمال المتعلقة بخطط الإدارة المستدامة والمتكاملة للحراج، كمنهجية معتمدة في القانون الجديد. وبين ثابت أن الفصل السابع من القانون جاء تحت عنوان «التنمية المستدامة لحراج الدولة» حيث تضمن أسس تطبيق النهج التشاركي في إدارة وتنمية وحماية حراج الدولة مع المجتمع المحلي، والتعليمات المتعلقة بتنظيم استفادة المجتمع المحلي والعاملين في الوحدة التنظيمية من الأحطاب الناتجة عن أعمال الحماية والإدارة المستدامة وتربية وتنمية حراج الدولة وفق دراسة للاحتياجات الفعلية.

وأشار ثابت إلى الأهمية الخاصة للتدريب وبناء القدرات البشرية والمؤسساتية للمجتمع المحلي والعاملين في الحراج، لافتاً إلى حرص إدارة الحراج على اكتساب المتدربين وخاصة أفراد المجتمع المحلي المهارات المطلوبة من أجل أداء مهامهم على نحو أفضل ليصبحوا بارعين في القيام بالأعمال الموكلة لهم، منوهاً إلى أن القانون خصص في الفصل الحادي عشر منه «النهج التشاركي وحقوق الانتفاع» مواد تتضمن إعداد خطة برامج توعية وإرشاد بيئي للسكان المحليين المستهدفين، بهدف تحقيق الأهداف التوعوية بأهمية الحراج وتعزيز السلوك الإيجابي للإنسان تجاهه، وإعداد خطة تدريب وتطوير تنموية للمجتمعات المحلية على إقامة مشاريع صغيرة مستدامة بيئياً وحراجياً توفر دخلاً داعماً لها، ولا تؤثر سلباً في أي جزء من الأنظمة البيئية للحراج، إضافة إلى اعتماد آلية لتنظيم العمل التطوعي للمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع الأهلي والمنظمات الشعبية في حراج الدولة.

حملات التشجير

الغابات هي أهم مواطن التنوع البيولوجي الأكثر استثنائية على كوكبنا ووجودها أساسي في مكافحة تغيّر المناخ فهي رئة الأرض، إضافة إلى دورها الوقائي في حماية التربة من الانجراف وأهميتها السياحية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

واهتماماً بواقع الغطاء النباتي ونظراً لأهمية تحسينه وخاصةً بعد موجة الحرائق التي تعرّضت لها غابات اللاذقية بسبب المجموعات الإرهابية التي تحاول تدمير البلاد بشتّى الوسائل فإن دائرة الحراج في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي تواظب العمل لتعويض ما تضرّر بسبب الحرائق والتعديات، حيث يتم سنوياً تحريج ما يقارب الألف هكتار، وتؤخذ في الاعتبار المواقع المحروقة أولاً ومن ثمّ الأراضي المعرّضة للتدهور.

وقد بلغت المساحات المحرّجة في السنوات العشر الأخيرة ما يقارب /8466/ هكتاراً تمّت زراعتها بحوالي /4/ ملايين غرسة حراجية ومن هذه المساحة /3663/ هكتار أراض محروقة.

حيث تقوم شعبة التحريج والمشاتل في دائر الحراج برفع الخطة المقترحة للتحريج إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، حيث يكون نحو 65 بالمئة من الخطة مباشرة عن مواقع محروقة و35 بالمئة منها عبارة عن إعادة الأراضي المعرّضة للتدهور من رفع كثافة وترقيع وأراض مكسورة، وفي المواقع التي ينعدم فيها التجدد الطبيعي يُقترح استصلاحها ضمن خطة سنوية لضمان نجاح التحريج بنسب عالية، حيث تمّ في السنوات العشر الأخيرة استصلاح ما يُقارب الألف هكتار وتمّت زراعتها بالأنواع الحراجية الملائمة بيئياً وقد وصلت نسب النجاح في هذه المواقع إلى نسب تفوق الـ90 بالمئة.

كما يتم سنوياً إنتاج ما يُقارب المليون غرسة حراجية في المشاتل الحراجية والتي تشمل أكثر من /30/ نوعاً حراجياً أهمها الصنوبريات- الغار- الخرنوب- الأرز- الشوح- الأنواع الرحبقية اضافة لأنواع تزيينية.

وفي كل موسم نحرص على مشاركة المجتمع المحلي وكل الفعاليات والجهات الحكومية في حملات التشجير التي تمتد على طول موسم التحريج وذلك بهدف رفع الوعي بأهمية الشجرة ومساهمة أكبر شريحة ممكنة في المجتمع في عملية التوسع بالمساحات الخضراء وترسيخ فكرة أن المحافظة على الغطاء الأخضر وزيادة مساحته تقع على عاتق الجميع، وليس على عاتق جهة واحدة فقط، حيث تمّ في موسم 2023-2024 تنفيذ /19/ حملة تشجير من الجمعيات البيئية والمنظمات والمؤسسات الحكومية شارك فيها /1747/ متطوّعاً قاموا بزراعة /17450/ غرسة حراجية ضمن مساحة تقريبية /28,5/ هكتاراً، كما أثنا نعمل على دعم زراعة الأشجار في كل المواقع «على جوانب الطرق – الحدائق المنزلية.....».

وعملت وزارتنا في العامين الماضيين على توزيع خمس غراس حراجية مجاناً لكل أسرة حيث تمّ في موسم 2023-2024 توزيع /13915/ غرسة حراجية استفاد منها /2783/ أسرة، وفي موسم 2022-2023 تمّ توزيع /68700/ غرسة حراجية استفاد منها /13740/أسرة إضافة لذلك نعمل على تأمين قسم من احتياجات المحافظات الأخرى سواء من خلال تأمين بذور أو غراس حراجية جاهزة للزراعة في مواقع التحريج.

كما تمّ رفد القطر اللبناني الشقيق في الموسم 2023-2024 بـ/65000/ غرسة حراجية من أنواع «الصنوبر البروتي – روبينيا – سرو – عفص – كينا – جكرندا – شوح – أزدرخت – هيبسكس – صنوبر ثمري – سنديان عادي- سنديان بلوطي – سنديان عذري».